

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٦١

الثلاثاء، ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينون . . . . . (توغو)
الأعضاء:	أذربيجان . . . . . السيد موسيف
	الأرجنتين . . . . . السيد إيستريم
	أستراليا . . . . . السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين
	باكستان . . . . . السيد مسعود خان
	جمهورية كوريا . . . . . السيد كيم سوک
	رواندا . . . . . السيد غاسانا
	الصين . . . . . السيد شين بو
	غواتيمالا . . . . . السيد روسينتال
	فرنسا . . . . . السيد بريانس
	لكسمبرغ . . . . . السيدة لوکاس
	المغرب . . . . . السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة ديکارلو

## جدول الأعمال

إحاطة يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد ليونيد كوجارا، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية أوكرانيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كوجارا.

السيد كوجارا (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني للغاية أن أحاطب مجلس الأمن اليوم بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

تحظى المنظمة، بنهجها الشامل حيال الأمن وفي ضوء نطاقها الجغرافي الذي يمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، بوضع فريد بين جميع المنظمات الإقليمية الأخرى في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

فمنظمتنا شريك قوي للأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن الدوليين في منطقتها. وإلها مسؤولية كبيرة بالنسبة لي شخصيا وبالنسبة لأوكرانيا أن أوجه المنظمة نحو تنفيذ رؤية مشتركة لإقامة مجتمع أمني أوروبي أطلسي وأوروبي آسيوي، على النحو المنصوص عليه في إعلان أستانا التذكري لعام ٢٠١٠.

في عام ٢٠١٥، سيكون قد مر أربعة عقود على توقيع وثيقة هلسنكي الختامية. ونعتقد بقوة أن هذه الذكرى ينبغي أن تكون بمثابة محفز لإعادة تنشيط المنظمة. فمنظمة الأمن

والتعاون بحاجة إلى المحافظة على الزخم السياسي الذي ولده مؤتمر قمة أستانا. وعملية "هلسنكي + ٤٠"، التي بدأت في العام الماضي في دبلن، تبدو إطارا واعدة في هذا الصدد.

وستيسر الرئاسة الأوكرانية حوار هلسنكي + ٤٠ الذي يركز على تجاوز الخلافات وتوضيح دور وأهداف منظمة الأمن والتعاون في الهيكل الأمني الحديث.

وفي سياق رئاسة منظمة الأمن والتعاون، حددت أوكرانيا أهدافا طموحة إلى جانب عدد من الأولويات على صعيد الأبعاد الثلاثة للأمن.

وفيما يتعلق بالبعد السياسي العسكري، فإننا نهدف إلى استكمال وتحديث الأدوات السياسية العسكرية للمنظمة. ولا نزال منخرطين بقوة مع فريق أصدقاء الوساطة التابع للأمم المتحدة ونولي أهمية كبيرة لاستكمال تدابير بناء الثقة والأمن. وخلال رئاستنا، ستواصل المنظمة العمل بنشاط مع الأمم المتحدة وسنيسر بناء قدرات منظمة الأمن والتعاون في مجال دعم الوساطة.

والرئاسة الأوكرانية للمنظمة تسهم بشكل كامل في الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة في تعزيز الأمن والسلام العالميين. وإحراز تقدم في إيجاد حل مستدام وطويل الأجل للصراعات التي طال أمدها في منطقة منظمة الأمن والتعاون يأتي على رأس جدول أعمالها.

وأوكرانيا مصممة بقوة على الإسهام في عملية تسوية مسألة منطقة ترانسدينيستر. وندعو جميع المشاركين في محادثات ٢+٥ إلى المشاركة البناءة، وذلك للمضي قدما في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

ونحن مقتنعون بأن الحوار المباشر بين القيادة السياسية لكل من تشيسيناو وتيراسبول أمر بالغ الأهمية. ونبذل قصارى

لاستكمال مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تنظم عدم الانتشار لعام ١٩٩٤. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من ذلك العمل، قبل اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في كييف، المقرر عقده يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر.

إسبحوا لي أيضا أن أوجه انتباه المجلس إلى مذكري تفاهم جرى توقيعهما بين المنظمة ومكتب شؤون نزع السلاح، لإقامة شراكة بشأن مبادرات السلام ونزع السلاح وتعزيز التنفيذ الإقليمي للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إننا نرى أنه من الضروري إيلاء اهتمام خاص لاستجابة المنظمة للتهديدات العابرة للحدود الوطنية. وفي ذلك الصدد، فإننا نرى ميزة خاصة في تعميق التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد جرى التوقيع على خطة عمل مشتركة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، مؤخرا مع هذا الأخير.

ستستمر التداعيات الأمنية للتحويلات الأمنية والسياسية والاقتصادية في أفغانستان، إلى جانب انسحاب قوات الأمن الدولية في عام ٢٠١٤، في منطقة المنظمة. وبصفتنا الرئيس الحالي للمنظمة، فإننا نواصل استكشاف المجالات التي تحتاج إلى تعزيز التفاعل مع أفغانستان وتحسين التنسيق مع الأطراف الفاعلة الدولية ذات الصلة.

كما يكتسي تبادل المعلومات والاتصالات العسكرية، ولا سيما في المناطق الحدودية الواقعة بالقرب من أفغانستان، أهمية بالغة. وتؤدي كلية موظفي إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في دوشانبي دورا رئيسيا في ذلك المجال. ودربت أكثر من ١٠٠٠ خبير حدود، من ٣٨ دولة وشريكا، مشاركين من المنظمة، بما في ذلك ما يناهز ٤٠٠ موظف حدود أفغاني.

جهدنا لتشجيع الحوار وتيسيره ونحث القيادتين على المشاركة بشكل بناء في عملية التفاوض.

وأوكرانيا تؤيد تماما العمل الجاري في إطار مناقشات جنيف الدولية الرامية إلى حل القضايا الأمنية والإنسانية في منطقة الصراع في جورجيا.

ونحن نقدر تقديرا عاليا إسهام الأمم المتحدة في تلك العملية، ونرحب بالمستوى الحالي للتنسيق بين المنظمات الثلاث المشاركة في الرئاسة.

تعبير الرئاسة الأوكرانية عن دعمها الكامل للجهود التي تبذلها مجموعة مينسك المشاركين في الرئاسة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فيما يخص مساعدة الطرفين على إيجاد حل سلمي لتزاع ناغورنو كراباخ. وخلال زيارتي لمنطقة شمال القوقاز المقررة في حزيران/يونيه، أعترمت أن أؤيد دعوة المشاركين في الرئاسة إلى الانخراط بشكل أكثر نشاطا في المفاوضات.

إن التطورات في جنوب شرق أوروبا هي محل تركيز لمنظمتنا على مدار العام. وقد فتح الحوار التي يقوده الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشينا آفاقا جديدة للتطبيع في ذلك الجزء من المنطقة.

وترحب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باتفاق بروكسل الذي جرى التوصل إليه في ١٩ نيسان/أبريل. ويتعين الإشادة بقيادة بلغراد وبريشينا على شجاعتها وتبصرهما من أجل الوصول إليه. وأرحب باستمرار ذلك الحوار. وستوفر المنظمة الدعم كلما أمكنها ذلك، تمشيا مع ولايتها.

ويشكل تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن جزءا هاما من الجهود المشتركة المبذولة الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. باعتبار أوكرانيا، جنبا إلى جنب مع بولندا، وبيلاروس، وكازاخستان دول تدافع بقوة عن عدم الانتشار، فقد قدمت مشروعا

وأخيراً، فإننا نولي اهتماماً خاصاً لتعزيز التسامح وعدم التمييز من خلال تعليم الشباب. وفي ذلك الصدد، فإننا نخطط لاستضافة مؤتمر قمة المنظمة للشباب خلال هذا الصيف في شبه جزيرة القرم، في أوكرانيا.

قبل أن أختتم كلمتي، دعوني أشدد مرة أخرى على قيمة التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة. حيث يتطابق عدد من أولويات رئاستنا مع خطة العمل الخمسية للأمن العام بان كي - مون. وذلك صحيح بوجه خاص، فيما يتعلق بالإنداز المبكر والعمل المبكر من أجل منع الصراعات العنيفة، وبناء عالم أكثر أمناً وأماناً، ودعم الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

إن الأمم المتحدة هي المنظمة الشريكة الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومع استمرار تطور التحديات الأمنية، يتعين أن تصبح طبيعة التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة أكثر واقعية وفعالية وموجهة نحو تحقيق النتائج. وإننا نتطلع إلى تعاون أوثق مع الأمم المتحدة ونعول على دعم المجلس الكامل خلال الأشهر المقبلة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كزارا على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير خارجية أوكرانيا، السيد ليونيد كزارا، ونشكره على بيانه المفصل.

دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على أساس إعلان عام ٢٠٠٦ في هذا الصدد. ونحن نرى أن المنظمة تكمل عمل الأمم المتحدة بنجاح في عدد من المجالات، كما يتجلى ذلك بوضوح في التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، مثل

في إطار البعدين الاقتصادي والبيئي، فإن الموضوع الأساسي للرئاسة الأوكرانية هو زيادة الاستقرار والأمن من خلال تحسين أثر الأنشطة المتعلقة بالطاقة. إننا نستكشف أيضاً الكيفية التي يمكن من خلالها للمنظمة توفير قيمة مضافة، والاضطلاع بدور في تنمية تجارة جديدة وممرات نقل. في كلا المجالين، نرى إمكانات كبيرة للبناء على التعاون القائم مع الأمم المتحدة.

إن الرئاسة الأوكرانية على اقتناع بأن التزامنا بالبعد الإنساني للأمن يقع في صميم مفهوم الأمن الشامل وينبغي أن يظل كذلك. ولا تزال مكافحة الاتجار بالبشر واحدة من المسائل الرئيسية التي تناولتها المنظمة برئاسة أوكرانيا. ونستمر في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يخص هذه الجريمة العالمية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية واليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في إطار التحالف الذي شكلته المنظمة ضد الاتجار بالأشخاص، وعلى أساس ثنائي في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي ذلك الصدد، ستعقد الرئاسة مؤتمراً دولياً حول مكافحة الاتجار بالبشر، سيعقد خلال شهر حزيران/يونيه في كييف.

وتشمل الأولويات الأخرى فيما يخص ذلك البعد، تعزيز حرية الإعلام. وسوف تتناول حلقة دراسية بشأن حقوق الإنسان ستعقد في وارسو موضوع أفضل الممارسات لصياغة الأطر القانونية لتأسيس وحماية وسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية.

وسوف نسعى جاهدين أيضاً إلى تحقيق التقدم في مجالات حرية تنقل الأشخاص، وتعزيز التسامح وعدم التمييز، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع، والحوار بين الأديان فيما يخص تعزيز حرية الدين أو المعتقد، وكذلك الانتخابات الديمقراطية ومراقبة الانتخابات.

فيما يتعلق بأولويات روسيا إزاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا نلاحظ أن الهدف الأهم يتمثل في إصلاح المنظمة بغية معالجة عدم التوازن في عملها وجعلها منظمة دولية تماما. وعلى نفس المنوال يمكن للمنظمة أن تستفيد من تجربة الأمم المتحدة في بناء المؤسسات. ويمكن قبل كل شيء وضع ميثاق وإجراءات ملزمة قانونا فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

نؤيد اعترام أوكرانيا بتطوير عملية "هلسنكي + ٤٠" التي ينبغي أن تعزز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال الذكرى السنوية الأربعين لصدور وثيقة هلسنكي الختامية التي سيحتفى بها في عام ٢٠١٥. وينبغي وضع وثيقة غير تقليدية وقادرة على بث روح جديدة في تنفيذ الاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية وغيرها من الوثائق الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

نولي أهمية كبيرة للجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونأمل أن يكون هناك تعاون مع الأمم المتحدة في سياق مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد بشأن هذه المسألة في فيينا في عام ٢٠١٣. وندعم تنفيذ التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال حرية التنقل، وخاصة فيما يتعلق بتحرير نظم تأشيرات الدخول.

كما نولي أهمية كبيرة لمراقبة الانتخابات. ونرى أنه يجب أن يظطلع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بمهامه الرقابية في جميع بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ظروف مماثلة في المجالات. ونؤيد إجراء تحليل مقارن للقوانين الانتخابية ووضع المعايير المتعلقة بمراقبة الانتخابات. ونعوّل على المنظمة في عقد حلقة دراسية بشأن هذه المسألة هذا العام.

ونولي أهمية خاصة للجهود التي يجري بذلها لحماية حقوق الأقليات الوطنية والدينية واللغوية، وفي مكافحة مظاهر انعدام

الإرهاب والاتجار غير القانوني بالمخدرات والجريمة المنظمة. وتقدم المنظمة إسهاما كبيرا في تنفيذ الاتفاقيات الأساسية للأمم المتحدة في هذه المجالات وغيرها.

إننا نرحب بالتعاون بين أمانة المنظمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في فيينا. ونقدر نتائج الشهر الأول من الرئاسة الأوكرانية للمنظمة. وتتطابق إلى حد كبير، الأولويات المحددة للمنظمة مع أولويات الاتحاد الروسي خلال العام الحالي. ونحن على استعداد لتقديم ما يلزم من مساعدة للرئاسة الأوكرانية.

ونؤمن نحن أيضا، بضرورة تعزيز نظام تحديد الأسلحة التقليدية.

وينبغي إجراء مزيد من المفاوضات في ذلك المجال دون أي شروط مسبقة أو تسييس أو أي محاولات ترمي إلى الحكم مسبقا على النتائج.

نرحب بعزم أوكرانيا على المساعدة في تسوية الصراعات عبر أشكال التفاوض القائمة، فضلا عن الدعم الكامل لمصالح الأطراف في الصراع. وندعم العزم على تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر. ونرى أن منع الاتجار بالأعضاء والأنسجة البشرية يشكل جزءا لا يتجزأ من ذلك الجهد.

يأمل الاتحاد الروسي - بوصفه مشاركا نشطا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - أن تمثل أوكرانيا امثالا تاما للولاية الرئاسية المنصوص عليها في القرار الذي اتخذته وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اجتماعهم المعقود في بورتو في عام ٢٠٠٢، وأن تأخذ في الاعتبار تماما آراء ومصالح جميع الدول المشاركة. ومن الأهمية بمكان التركيز على وضع جدول أعمال موحد، علاوة على توحيد إرادة بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أساس أهداف وغايات مشتركة.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن يكون عنصرا حاسما في جهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن إحدى أولويات أستراليا خلال فترة عضويتها في المجلس تتمثل في مواصلة التشجيع على مثل هذا التعاون. وتقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثالا جيدا لما يمكن إنجازه في هذا الصدد.

ولكي نشير إلى مثال واحد على ذلك، فإن أستراليا تسلّم بالإسهام القوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، حيث تضطلع بدور رائد في الركيزة الثالثة لعملية التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات. ونشاط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا النشاء على القيادة في كل من بلغراد وبريشتينا على الخطوات الإيجابية التي اتخذتها مؤخرا نحو تطبيع العلاقة.

تتمتع أستراليا بشراكة قوية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا تزال نواصل العمل - بصفتنا بلدا آسيويا شريكا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام ٢٠٠٩ - عبر المنظمة نفسها في التصدي للتحديات الأمنية التي تشمل الحدود. وتدعم أستراليا مشاريع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى تعزيز القدرات على الصالحية والوطنية والإقليمية من أجل مكافحة الأضرار الناجمة عن الاتجار بالبشر، والمساعدة على حماية الفئات الضعيفة في آسيا الوسطى. ويسرنا أن تلك الأهداف تشكل أولويات للمنظمة تحت الرئاسة الأوكرانية.

في آذار/مارس، فقد كان من دواعي سرور أستراليا أن تشارك في رئاسة مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للشركاء الآسيويين من أجل التعاون لعام ٢٠١٣ والذي عقد في أستراليا تحت شعار "تحسين أمن النساء والفتيات". وقد جمع المؤتمر بين الحكومة والمجتمع المدني للنظر في أوجه النجاح والفشل في الجهود الدولية المبذولة في مكافحة العنف الجنساني

الجنسية في لاتفيا وإستونيا. ونحن مقتنعون بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستسهم إسهاما هاما في مكافحة ظواهر النزعة القومية العدوانية والنازية الجديدة، والفاشية الجديدة.

نرى - في سياق الأزمة الاقتصادية الحالية - أنه يجب أن تتناول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنشاط أكبر المسائل التي تمس الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من حقوق الإنسان.

يحدونا الأمل في أن تدرج جميع المواضيع المذكورة أعلاه على النحو الواجب في جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٣ وأن ترد في وثائق الاجتماع المقبل لوزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المقرر عقده في كييف يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

ويحدونا الأمل في أن يساعد نهج الرئاسة الأوكرانية الذي وضعه وزير الخارجية كوجارا في التغلب على الأزمة التي شهدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال السنوات الأخيرة، فضلا عن تكيف المنظمة مع الواقع العالمي الجديد. وروسيا على استعداد تام للتعاون على نحو بناء مع الرئاسة الأوكرانية وغيرها من المشاركين الآخرين أعضاء المنظمة في ذلك الشأن.

**السيدة كنج (أستراليا)** (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة إحاطة اليوم. وأود أن أشكر وزير الخارجية كوجارا على إحاطته الإعلامية، وأرحب به في مجلس الأمن لأول مرة بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

يوصف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم، فإن لديها الكثير الذي يمكن أن تقدمه للمجلس، وخاصة خبراتها في مجالات تحديد الأسلحة ومكافحة الإرهاب ومنع نشوب الصراعات والتسوية فيما بعد انتهاء الصراع. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن من شأن التعاون الوثيق بين المجلس والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك

في ٣ حزيران/يونيه، وتنفيذها بصورة فعالة داخل منطقة المنظمة وغيرها من المناطق التي تحتاج إلى دعم في مجال التنفيذ.

وأشكر السيد كوجارا على ملاحظاته بشأن أفغانستان. وأستراليا ملتزمة - إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن والمجتمع الدولي - بتحقيق الاستقرار والأمن والرخاء في أفغانستان في الأجل الطويل، ولذي يستفيد بدوره من المشاركة البناءة والدعم المقدم من جيرانها. وتدعم أستراليا الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، بما في ذلك تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي من خلال مبادرة "قلب آسيا". ونرحب بالإسهام البناء والمتواصل من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الجهود الدولية الرامية إلى دعم الأمن والاستقرار في أفغانستان.

وتتشاطر أستراليا أيضا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأعضاء المجلس الآخرين استيشاع الإرهاب والعزم على مكافحة ذلك التهديد أينما يوجد. والعمل الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال مكافحة الإرهاب مثير للإعجاب. وترحب أستراليا بتعاون المنظمة مع وكالات الأمم المتحدة، ويسرها دعم العديد من مشاريع المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب، وتود أن تبني على تلك الشراكة. ونعرب عن تقديرنا للعزم والتعاون الدولي اللذين تسهم بهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مجال مكافحة الأيديولوجيات الإرهابية وأساليبها على الصعيد العالمي.

وفي الختام، فإن التعاون الوثيق بين المجلس والمنظمات الإقليمية يمثل أحد العناصر الرئيسية لكفالة السلم والأمن الدوليين. ونشجع المجلس على مواصلة البحث عن فرص للعمل عن كثب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ذلك المسعى.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):  
أهنتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونشكر أيضا السفير يوجين - ريتشارد غاسانا على

والإتجار بالبشر، فضلا عن الجهود الرامية إلى زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة. ومن شأن ذلك أن يعزز عمل المجلس بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، فضلا عن الأولوية التي نوليها لذلك العمل.

وتؤيد أستراليا أيضا رؤية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأمن الشامل التي تتضمن الدور الأساسي الذي تضطلع به حقوق الإنسان، فضلا عن المسائل الاقتصادية والبيئية، إلى جانب البعد السياسي - العسكري. وتكتسي حماية وتمكين الأشخاص أهمية بالغة لتشكيل استجابات فعالة وفي الأجل الطويل للتهديدات الأمنية المتعددة الأبعاد. ومن شأن ذلك أن يساعد على بناء القدرات والتفاهم والمرونة بين الأفراد والمجتمعات المحلية.

وتهنئ أستراليا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على التزامها الثابت بعدم الانتشار. ونثني على قيادة المنظمة فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بين أعضائها وفيما وراءها إلى مناطق تواجه الصراعات وحالات عدم الاستقرار. وقد أسهمت تلك القيادة في اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحة والقضاء عليه في عام ٢٠٠١.

وقد شكّل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة من قبل الجمعية العامة في ٢ نيسان/أبريل تطورا هاما آخر في ذلك المجال. ونعرب عن تقديرنا لإسهام عضوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التوصل إلى نتائج قوية. ويتسم التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة أهمية بالغة الآن بالنسبة لمنع الاتجار غير المشروع وغير المسؤول بالأسلحة والتخفيف من المعاناة البشرية. ونتطلع إلى أن تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مرة أخرى بدور قيادي في كفالة توقيع الدول الأعضاء فيها على المعاهدة

لمنظمة الأمن والتعاون بشأن مساعدة أذربيجان وأرمينيا على إيجاد حل سلمي للصراع في ناغورني كاراباخ. كما نرحب بالحوار بين بلغراد وبريشينا بقيادة الاتحاد الأوروبي. ودور منظمة الأمن والتعاون في دعم هذا الحوار هام جدا.

إن المبادرات التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لترفع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة أخذت تؤتي ثمارها. ونحن أيضا نقدر عملها في مواجهة التهديدات عبر الوطنية مثل الاتجار بالبشر والمخدرات، والإرهاب، وجرائم الفضاء الإلكتروني.

وللأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أولويات مماثلة في المجالين الاقتصادي والبيئي، فضلا عن الطاقة المستدامة للجميع. وما نحتاج إليه هو مزيد من التآزر والتنسيق الوثيق بين المنطقتين. ونعتقد أن النجاحات التي تحقّقها منظمة الأمن والتعاون في هذه الميادين وثيقة الصلة بجنوب آسيا والعديد من المناطق الأخرى.

ويتصف البعد الإنساني بالقدر نفسه من الأهمية. فتركيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الشباب والأطفال يتجه نحو إيجاد حلول تطلعية لمجتمعات أكثر نموا وتعلما وتسامحا. ونقدر بشكل خاص أنشطتها في أفغانستان لبناء قدرات الشرطة الوطنية الأفغانية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وتعزيز إدارة الجمارك والحدود. وتعتقد باكستان بشدة أن أفغانستان السلمية والمستقرة سوف تساعد شعبها على إعادة تقرير مصيره، وتوطيد نظام حكمه، وإعادة بناء اقتصاده. وفيما تستعد قوات الأمن الدولية للانسحاب بحلول عام ٢٠١٤، فإن استمرار انخراط منظمة الأمن والتعاون في العمل مع أفغانستان سيكون له تأثير إيجابي على التحولات الأربعة الجارية في مجالات الأمن، والمصالحة، والانتخابات، والاقتصاد. ونرحب ترحيبا خاصا باعترام الرئيس استكشاف المزيد من مجالات التعاون بغية بناء القدرات في أفغانستان.

رئاسته الفعالة للمجلس في الشهر الماضي. ونعرب عن شكرنا وخالص تمنياتنا لكلا الفريقين.

ونشكر السيد ليونيد كوجارا، وزير خارجية أوكرانيا، والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطته الإعلامية الشاملة، ومشاطرته إيانا رؤية منظمته وبرنامج عملها.

وما فتئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تمثل ٥٧ دولة في أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية، ركنا قويا للسلام والأمن الإقليميين. وأفضل ممارساتها في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات تحاكيها منظمات إقليمية أخرى. وثمة أبعاد ثلاثة لعمل منظمة الأمن والتعاون - سياسية - عسكرية، واقتصادية وبيئية، وإنسانية - توفر أفضل الأدوات للاستجابة الشاملة للأوضاع الأمنية.

وهناك منظمات إقليمية تشاركها الأمم المتحدة، وفقا للفصل الثامن من ميثاقها، في العمل على صون السلم والأمن الدوليين والتسوية السلمية للمنازعات. وفي الماضي، كانت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تستكملان بعضهما بعضا في الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات، وبناء الثقة والأمن، والوساطة، وإدارة الأزمات، وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع.

وخلال الحرب الباردة، أدى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، السلف لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دورا هاما عن طريق توفير منتدى للحوار والتفاوض بين الشرق والغرب. وفي أعقاب نهاية الحرب الباردة، ساهمت منظمة الأمن والتعاون في إدارة المرحلة الانتقالية في أوروبا، ومواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة. ونحن نقدر الدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون حاليا في تيسير مختلف العمليات الرامية إلى تسوية الأزمات والصراعات في المنطقة. وهي تشمل عملية التسوية في ترانسديستريا، ومناقشات جنيف الدولية بشأن جورجيا، وعملية الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة



يتصف بالأولوية داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن المهم أن تواصل أوكرانيا العمل الذي بدأته الرئاسة الليتوانية والبرلمانية بشأن حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام، بما في ذلك الوسائط الرقمية. ونشيد بالعمل المهم الذي أجزه مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في مجال مراقبة الانتخابات وتقديم المساعدة لها.

إن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تأسستا على قيم ومبادئ مشتركة. لذلك، من الطبيعي تماما لهاتين المنظميتين أن تتعاونتا بشكل وثيق. ونحن نرحب بمذكرات إعلان النوايا الموقعة بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بهدف الشراكة في مبادرات السلام ونزع السلاح، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الإقليمي. كما نرحب بجهود منظمة الأمن والتعاون في إقامة شراكة مع الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مثل الاتجار بالمخدرات والبشر.

وعلى أرض الواقع، تتعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنشاط مع الأمم المتحدة. فقد أظهرت قدرتها على تأدية دور أساسي في التنسيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى بهدف تسوية النزاعات وتعزيز السلام. وهي تفعل ذلك في أفغانستان والبلقان وأوروبا الشرقية، في سياق الصراع في مولدوفا على ترانسديستريا. وكما هو الحال في جنوب القوقاز، من خلال مجموعة مينسك وعملية جنيف للمناقشة، وكذلك في منطقة آسيا الوسطى. وبمجرد الإتيان على ذكر هذا المثال الأخير، ينبغي أن نشيد بمنظمة الأمن والتعاون لعملها الوثيق مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى بشأن التحديات العابرة للحدود ذات الصلة بإدارة موارد المياه والطاقة ومكافحة الإرهاب.

وفي الختام، نتمنى لأوكرانيا رئاسة ناجحة جدا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إننا نخطط علما بأولوياتها، ونأمل أن تواصل المنظمة برئاستها العمل الهام الذي تضطلع به في المجالات التي تتراوح بين مسائل الأمن العسيرة، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

**السيدة لوكاس (لكسمبرغ)** (تكلمت بالفرنسية): أشارك

المتكلمين السابقين في الترحيب بالسيد ليونيد كوجارا، وزير خارجية أوكرانيا، في مجلس الأمن، وأشكره على إحاطتنا علما بأولوياته لعام ٢٠١٣ بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي يبلغ عدد دولها الأعضاء الآن ٥٧ دولة، تحتل مكانة فريدة من نوعها بين المنظمات الإقليمية التي تُدعى الأمم المتحدة إلى التعاون معها بموجب الفصل الثامن من ميثاقها. إن لها دورا هاما في تسوية الصراعات، وتعزيز حقوق الإنسان في أوروبا وآسيا الوسطى. وانضمام منغوليا مؤخرا إلى عضوية منظمة الأمن والتعاون يوضح المدى الذي بلغته المنظمة خارج حدود أوروبا.

ولكسمبرغ، بوصفها عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تؤيد تأييدا كاملا رغبة الرئاسة الأوكرانية في الاستفادة من الزخم الناتج عن مؤتمر قمة أستانا الذي انعقد في عام ٢٠١٠، من أجل تعميق مناقشة الرؤية المتعلقة بالجماعة الأمنية الأوروبية - الأطلسية والأوروبية - الآسيوية الحرة والديمقراطية والموحدة وغير القابلة للتجزئة. وعملية "هلسنكي + ٤٠" التي أطلقها المجلس الوزاري في دبلن في كانون الأول/ديسمبر يمكنها أن تساعد منظمة الأمن والتعاون على تحقيق رؤيتها الطموحة التي تتمحور حول وضع نهج عالمي للأمن يمكنه أن يشمل الأبعاد السياسية - العسكرية، والاقتصادية والبيئية، والإنسانية.

ونحن نهتم اهتماما خاصا بالبعد الإنساني، الذي هو عنصر أساسي في أي بنية حديثة للأمن، والذي ينبغي أن

أولا، وبالنسبة للشراكة بين المنظمتين، فإن لدى الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هدفا مشتركا للأخيرة على الصعيد العالمي وللأولى على الصعيد الوطني يتمثل في تعزيز الصلات والحوار فيما بين الدول بغية تحسين ضمان أمن هذه الدول. ونعلم أن الحوار بين المنظمتين عادة ما يطرح مسائل سياسية معقدة. ونرى أن ذلك يتجلى، على سبيل المثال، في الحوار الذي يجريه المجلس مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والعديد من المنظمات الأخرى. ولكن الحوار أصبح عنصرا أساسيا في صون السلام والأمن الدوليين.

ويوفر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة إطارا نرى أنه اجتاز اختبار الزمن والأحداث. ومن آسيا الوسطى وجورجيا وكوسوفو إلى البوسنة والهرسك، اظهرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة قدرتهما على العمل بصورة متناغمة على أرض الواقع. ونعتقد أن تلك العلاقة لا تزال عنصرا أساسيا لتوفير الأمن في أوروبا. كما في وسعها أن تكون مصدرا للإلهام فيما يتعلق بالتعاون المفيد والابتكاري في المناطق الأخرى.

وتتعلق النقطة الثانية بمستقبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تغطي مساحة شاسعة، تمتد من فانكوفر إلى فالديفوستوك. وبانضمام منغوليا مؤخرا، تشمل المنطقة ٥٧ بلدا لديها قيم مشتركة وإيمان بأن أمن المنطقتين الأوروبية - الأطلسية والأوروبية - الآسيوية يسيران جنبا إلى جنب مع تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

ومع ذلك، نلاحظ في فيننا ميلا مثيرا للقلق من بعض أعضاء المنظمة إلى إعادة النظر في التزاماتها في ذلك الصدد. ونتوقع من رئاسة أوكرانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ضمان وتعزيز الالتزامات التي قطعت في المناطق الثلاث التي تغطيها المنظمة. وفي ذلك الصدد، نولي أهمية خاصة لحرية التعبير وحرية وسائط الاعلام. وبالمثل، لا بد أن يتمكن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان من مواصلة

ونلاحظ باهتمام أن الرئاسة الأوكرانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا جعلت التصدي للصراعات التي طال أمدها والتي لم تتم تسويتها في منطقة المنظمة ذا أولوية قصوى لها. وأي تقدم نحو حل دائم لهذه الصراعات سيكون إسهاما هاما في تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

وسوف تتولى لكسمبرغ رئاسة منتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من هذا العام. ومثلما أعلن نائب رئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا في الاجتماع الوزاري الذي انعقد في دبلن في كانون الأول/ديسمبر، تعتزم لكسمبرغ، ضمن ذلك الإطار، دعم الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق مع الأمم المتحدة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسنقوم بتنظيم حوارين أمنيين في أيلول/سبتمبر بهدف تعزيز تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وأخيرا، سوف يرأس بلدي المناقشات المتعلقة بالأولويات السياسية والعسكرية لعام ٢٠١٤، التي ستعرض على المجلس الوزاري بغية اعتمادها في كيبف في كانون الأول/ديسمبر.

وفي الختام، أود أن أؤكد لوزير خارجية أوكرانيا على أن لكسمبرغ لن تدخر وسعا في تعزيز التقدم الذي أحرزته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع أوجهه والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

**السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أرحب بوجود السيد ليونيد كوزهارا، وزير خارجية أوكرانيا، وأهنئ بلده على توليه رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٣. كما أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالقرارات التي اتخذها في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بتطلعات أوكرانيا الأوروبية وبالعمل صوب تحقيق الارتباط الأوروبي والاندماج الاقتصادي القائم على أساس احترام القيم المشتركة في إطار الشراكة الشرقية. وسأقصر بياني على إبداء ثلاث ملاحظات.

بمساعدة أرمينيا وأذربيجان على إيجاد تسوية سلمية للتراع في ناغورنو كاراباخ. ويواصل الرئيسان المشاركان أعمالهما للوساطة في حين يناشدان الطرفين احترام وقف إطلاق النار والكف عن اتخاذ إجراءات وإصدار بيانات من المرجح أن توجج التوترات. وأعرب الرئيسان المشاركان مرارا وتكرارا عن قلقهما حيال بدء عمليات فرار المدنيين إلى ناغورنو كاراباخ واستمرار أعمال العنف على خط التماس.

وفي ما يتعلق بمكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في باكو، فإننا نتفق بأن الرئيسين الحاليين للمنظمة سيتوصلان إلى حل يمكن تلك البعثة الميدانية من مواصلة ولايتها والاضطلاع بها. وبالنسبة لموضوع جورجيا، تقدم فرنسا دعمها الكامل لمناقشات جنيف ولدور المنظمة في تلك العملية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ولا بد من مواصلة تلك المناقشات بغية بناء الثقة فيما بين الأطراف وتحسين حالة السكان المحليين. وبطبيعة الحال، نؤكد مجددا على التزامنا بمبادئ الاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي، على نحو ما يقره القانون الدولي.

وفي ترانسنيستريا، نشعر بالتشجيع من زيادة عدد الاجتماعات بصيغة ٢+٥ التي عقدت في عام ٢٠١٢. ونأمل أن يستمر ذلك الاتجاه الإيجابي في عام ٢٠١٣ وأن تتمكن من إحراز تقدم كبير.

وفي البلقان، مكن التيسير الذي قامت به المنظمة الناخبين الصرب ذوي الجنسيات في كوسوفو من المشاركة بصورة سلمية في الانتخابات التشريعية والرئاسية الصربية التي أجريت في ٦ ايار/مايو ٢٠١٢. وكانت مهمة صعبة، اضطلعت بها المنظمة بروح مهنية، على وجه الخصوص بفضل وجودها الكبير على أرض الواقع. ومرة أخرى طلب من المنظمة أن تساعد في تنظيم الانتخابات البلدية الجزئية، بموجب اتفاق

الاضطلاع بدوره في رصد الانتخابات، ولا بد من المحافظة على استقلال المكتب تحقيقا لتلك الغاية.

وتؤيد فرنسا تأييدا كاملا الحوار الذي ابتدر في اجتماع المجلس الوزاري في دبلن بشأن مستقبل المنظمة في إطار عملية هلسنكي وفي ضوء الذكرى السنوية الاربعين لوثيقة هلسنكي الختامية في عام ٢٠١٥. وينبغي الا تقتصر العملية على إعادة التأكيد، على نحو ما جرى في مؤتمر قمة أستانا في عام ٢٠١٠، على صلاحية التزامات هلسنكي وصلاحية جميع الإنجازات الهامة التي أحرزتها المنظمة. وبدلا من ذلك، علينا أن نجد سبلا للتنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعتها الدول المشاركة وللتأكيد مجددا على التزاماتنا بذلك الترتيب الأمني القائم على أساس القيم المشتركة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالالتزام على أرض الواقع. فالمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الوقت الحالي ١٥ بعثة ميدانية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان، وهي تعمل في أغلب الأحيان إلى جانب الأمم المتحدة. ونحن نرى أن دورها لا يزال أساسيا. ولذلك، فإن المنظمة، بعد أن أسهمت إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في وقف العنف بين الجماعات العرقية في قيرغيزستان، نفذت مبادرة أمان المجتمع المحلي للمساعدة في تخفيف حدة التوترات بين طائفتي القيرغيز والأوزبك. وهي تسهم بفعالية في تحقيق الاستقرار على حدود أفغانستان وآسيا الوسطى، لا سيما بتدريب حرس الحدود في آسيا الوسطى، بما في ذلك أفغانستان. كما أنها تتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات في مكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، وجددت من فورها خطة عمل مشتركة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ مع ذلك المكتب. وذلك نموذج طيب للتعاون الناجح بين المنظمة والأمم المتحدة.

وفي القوقاز، لا تزال ملتزمين، كجزء من رئاستنا المشتركة لمجموعة مينسك إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا،

والولايات المتحدة تثنى على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدورها النشط في المساعدة على إنشاء مؤسسات ديمقراطية في كوسوفو وتقديم المشورة لها وحماية حقوق الإنسان. ونحث المنظمة على أن تدعم، في حدود ولايتها، الاتفاق الهام المبرم في ١٩ نيسان/أبريل بين صربيا وكوسوفو.

والمنظمة تبذل جهودا منذ زمن طويل لتشجيع التقدم فيما يتعلق بالصراعات الأوروبية التي طال أمدها في مولدوفا وجورجيا وناغورني كاراباخ. وفي مولدوفا، نرحب بالتقدم الذي أحرزته محادثات ٢+٥ باتجاه التوصل إلى تسوية شاملة لقضية ترانسديستريا ونأمل أن يتسنى اتخاذ تدابير إضافية لتحسين الثقة على ضفتي النهر. والولايات المتحدة تقدر، بصفتها رئيسا مشاركا لمجموعة مينسك، الدعم المقدم من رئاسة المجموعة فيما نعمل لمساعدة الجانبين على إيجاد حل لصراع ناغورني كاراباخ. كما تدعم الولايات المتحدة عمل منظمة الأمن والتعاون بصفتها رئيسا مشاركا لمناقشات جنيف الدولية وعملها المتواصل لمعالجة القضايا الأمنية والإنسانية في المناطق المتضررة من الصراع في جورجيا.

ثانيا، تثنى الولايات المتحدة على جهود منظمة الأمن والتعاون في تبادل الخبرات وتعزيز الحوار خارج أوروبا من خلال برامجها للشراكة المتوسطة والآسيوية من أجل التعاون. ونحن ممتنون بصفة خاصة لدعم المنظمة للانتقال في أفغانستان من خلال تحسين أمن الحدود ومكافحة الاتجار بالمخدرات وتعزيز التنمية. وبرامج مثل التدريب الذي تشترك المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيمه لمسؤولين من أفغانستان ودول آسيا الوسطى الأخرى في كلية موظفي إدارة الحدود التابعة للمنظمة في دوشانبي لم تسفر عن تطوير مهارات موظفي الحدود والجمارك فحسب، ولكن أيضا عن تعزيز التعاون الإقليمي في المجالات الحيوية.

تم التوصل إليه في ١٩ نيسان/أبريل في بروكسل بين بلغراد وبريشتينا وأكده كلا البرلمانين.

وأخيرا، في البوسنة والهرسك، وهي بلد سيكون مدرجا في جدول أعمال المجلس في الأسبوع المقبل، يغطي وجود المنظمة عددا كبيرا من الأنشطة، مثل الحوكمة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن إدارة مخزونات الذخائر وفائضها، وهو موضوع ينبغي أن يكون في صدارة اهتمام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

**السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)**  
(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب في مجلس الأمن بوجود الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير الخارجية كوزهارا، وأن أشكره على تنظيمه اليوم للإحاطة الإعلامية بشأن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في ظل رئاسة أوكرانيا لها. ونشيد بالرئيس الحالي للمنظمة على أولوياته، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تنشيط عمليات المفاوضات القائمة ومكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، بما فيها انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ويشاطر مجلس الأمن والمنظمة الاهتمامات بإهاء النزاعات المحتملة وتخفيف حدة التهديدات للسلام والأمن الدوليين في المستقبل. والولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الرئيس الحالي للمنظمة وأمانتها والدول المشاركة والشريكة الأخرى بغية تعزيز النهج الشامل الذي تتخذه المنظمة نحو توفير الأمن، وهي أعمال تستكمل بصورة وثيقة أعمال الأمم المتحدة.

ولا تزال المنظمة تسهم في صون السلام والأمن، لا سيما من خلال بعثاتها الميدانية، وأعمال ممثلها الخاص وتعزيز الشفافية في المجال العسكري. ففي كوسوفو، حيث يعمل رئيس بعثة المنظمة بصورة متزامنة نائبا للممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، يتجلى بوضوح تكامل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

أمانة المنظمة. ويشكل ذلك مثالا توضيحيا للكيفية التي يمكن بها للمنظمات تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني بفعالية.

بينما تقترب الذكرى السنوية الأربعون لاعتماد وثيقة هلسنكي الختامية، تذكّر الاتفاقات التي أكدت على الصلة التي لا تنفصم بين أمن الدول وأمن المواطنين. ونؤكد من جديد التزامنا بهذا الهدف وبدعم الجهود الهائلة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون من أجل تحقيقه.

**السيد كيم سوک** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):  
أود أن أرحب بمعالي السيد ليونيد كوجارا، وزير خارجية أوكرانيا، في المجلس اليوم وأن أهنئ الرئاسة الأوكرانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأنا أشكره على إحاطته الإعلامية التي حددت أولويات المنظمة لعام ٢٠١٣.

إن التحديات الأمنية التي نواجهها اليوم تظهر بوضوح أهمية الشراكة الوثيقة بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية في صون السلم والاستقرار الدوليين. وترحب جمهورية كوريا بإسهام منظمة الأمن والتعاون المتزايد في التصدي للتهديدات والتحديات العالمية، وكذلك زيادة استعدادها لتعزيز التعاون مع مجلس الأمن. وقد تمكنت المنظمة، بفضل خبرتها وتجربتها في تجاوز الحرب الباردة والانقسام، من أن تصبح شريكا يُعتمد عليه بدرجة أكبر لمجلس الأمن. ونلاحظ أيضا الأولويات التي حددها الرئيس الحالي للمنظمة. وفي ضوء ذلك، أود أن أسلط الضوء على عدة نقاط اليوم.

أولا، نرحب بزيادة تركيز منظمة الأمن والتعاون على عدم الانتشار. فهذا مجال أعتقد أنه يمكننا توسيع نطاق تعاوننا المستمر فيه. والمنظمة، بوصفها أكبر منظمة إقليمية، تقف في صدارة مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة أيضا بدور المنظمة الهام في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وإدراجها له بوصفه أولوية في برنامج عملها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وبصفتي، رئيس اللجنة

ثالثا، تدعم الولايات المتحدة منظمة الأمن والتعاون وتحثها على مواصلة أنشطة الدعوة مع الدول المشاركة فيما يتعلق بالتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك التهديدات الإلكترونية والاتجار بالمخدرات ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وعمل المنظمة في المجال الجديد لأمن الفضاء الحاسوبي لتحديد الاتجاهات الناشئة والتدابير المضادة الممكنة هو عمل في غاية الأهمية للتصدي لتهديدات حقيقية تماما وليست افتراضية فحسب، بما في ذلك استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت. ونرحب أيضا بجهود المنظمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة وعملها من أجل تعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب عن طريق تيسير التعاون الدولي في المسائل الجنائية ومن خلال مبادراتها المشتركة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تعتبر منظمة الأمن والتعاون جهة فاعلة هامة للمساعدة في حماية حقوق الإنسان وتعزيز التسامح وعدم التمييز وتقديم الدعم لممارسة المواطنين للحريات الأساسية وتحقيق هدف المساواة بين الجنسين في منطقتها، وهي التزامات وافقت عليها جميع الدول المشاركة بشكل أساسي.

ونحن نؤيد تماما الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وزيادة قدرات النظم القانونية على التصدي للعنف المتربلي وتعزيز الشبكات التوجيهية لتمكين المرأة. ونقدر كثيرا ما تقدمه المنظمة من دعم كبير ومشورة هامة للدول المشاركة من خلال منتداهما للتعاون الأمني، فيما تسعى جاهدة إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونحث جميع الدول المشاركة والشراكات وعموم أعضاء الأمم المتحدة على التقيّد بمبدأ المساواة بين الجنسين. وفي داخل منظمة الأمن والتعاون، تم تعيين منسقين للشؤون الجنسانية في جميع عملياتها الميدانية وفي مؤسسات وإدارات

وأخيراً، أود أن أعلق بإيجاز على عملية هلسنكي لمنظمة الأمن والتعاون ورؤية تحقيق السلام والتعاون في شمال شرق آسيا. فمفهوم الأمن الشامل والتعاوني غير القابل للتجزئة وتدابير بناء الثقة والأمن لعملية هلسنكي لا يزال ذا أهمية خاصة بالنسبة لمناطق العالم الأخرى، لا سيما في شمال شرق آسيا. ففي شمال شرق آسيا، حيث يُلاحظ غياب المؤسسات الأمنية الشاملة المتعددة الأطراف، لا يزال مستوى التعاون السياسي والأمني في طور البداية على الرغم من ارتفاع مستوى الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وفي ظل هذه الخلفية، تسعى الحكومة الكورية إلى إعداد مبادرة للسلام والتعاون في شمال شرق آسيا، ألا وهي، عملية سول التي ستطوي على توسيع بلدان المنطقة نطاق تعاونها في القضايا غير السياسية، مثل تغير المناخ، ليشمل المجالات السياسية على أساس من الثقة.

ونحن نمضي بمبادرة الثقة هذه قدماً، يمكن لعملية هلسنكي التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تشكل توجيهها مفيداً لتعزيز السلام والازدهار في شمال شرق آسيا كذلك.

وفي الختام، تعرب جمهورية كوريا عن تقديرها لإسهام المنظمة الثمين في صون السلم والأمن الدوليين، وتأمل أن تعزز تعاونها الوثيق مع مجلس الأمن فيما يخص التصدي للتهديدات والتحديات العالمية.

**السيد روستنال (غواتيمالا)** (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بالوزير ليونيد كزارا، الذي نشكره على عرضه. إني أهنته على توليه رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأتمنى له كل التوفيق والنجاح خلال فترة ولايته.

إن غواتيمالا على قناعة بأنه بوسع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الإسهام في زيادة تعزيز النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ويشكل التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثلاً ملموساً للتحالف الذي ساعد على تعزيز السلام

المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أعتقد أن هذه الجهود الإقليمية تشكل عاملاً حاسماً في تنفيذ واستكمال ودعم المساعي الحالية للجنة القرار ١٥٤٠. وتمشياً مع ذلك، فإنني أعتزم تبادل وجهات النظر مع أعضاء المنظمة بشأن هذه المسألة في اجتماع منتدى الأمن والتعاون الذي سيعقد في فيينا في الأسبوع المقبل. وأنا على ثقة بأنه سيكون بمثابة فرصة مواتية لتعزيز التعاون من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ثانياً، نرحب بجهود منظمة الأمن والتعاون في حل الصراعات التي طال أمدها في المنطقة ونشجعها. وبينما يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أدرك أن المنظمة يمكن أن تسهم بفعالية في معالجة الصراعات الإقليمية مع تكملة وتعزيز عمل مجلس الأمن. ونحن نثني على المنظمة لمشاركتها النشطة في العملية السياسية للتسوية الشاملة لهذه الصراعات، ولا سيما في جنوب القوقاز وترانسديستريا. ونشجع المنظمة على مواصلة جهودها في هذا الصدد، بما تملكه من فهم عميق للأسباب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للصراعات.

ثالثاً، تشيد جمهورية كوريا بالمنظمة لالتزامها الثابت بمواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والتهديدات الإلكترونية. وتجدد الإشارة بصفة خاصة بين هذه التحديات إلى التهديدات النابعة من الفضاء الحاسوبي. وفي محاولة للتصدي لهذا التحدي بشكل فعال، تستضيف الحكومة الكورية مؤتمر سول بشأن الفضاء الحاسوبي في تشرين الأول/أكتوبر. ونحن على ثقة بأنه سيكون فرصة جيدة لاستكشاف وسائل بناء لبناء فضاء حاسوبي آمن وموثوق ومفتوح. ويمكن للجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون لتطبيق تدابير لبناء الثقة في الفضاء الحاسوبي أن توفر رؤى قيمة للمداولات التي سيشهدها المؤتمر.

ونود أيضا أن نرحب بمذكرات التفاهم التي تم توقيعها مؤخرا بين مكتب شؤون نزع السلاح والمنظمة، الرامية إلى تعزيز التنفيذ الإقليمي للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأخيرا، تنضم غواتيمالا إلى الآخرين في دعم رؤية وأولويات أوكرانيا فيما يخص عمل المنظمة خلال هذا العام، ويحدونا الأمل في استمرار التعاون المثمر بين المنظمة والأمم المتحدة.

**السيد إستريمي (الأرجنتين)** (تكلم بالإسبانية): أود الانضمام إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للترحيب بالوزير ليونيد كزارا، وتهنئته على توليه رئاسة المنظمة. وأشكره أيضا على إحاطته الإعلامية بشأن الأولويات التي حددها بلده لرئاسته لتلك المنظمة وبشأن آفاق التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة.

إن الأرجنتين تثمن إسهامات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نعتقد أنها ليست فقط ضرورية لتعزيز النظام المتعدد الأطراف، بل إنها تعطي أيضا المزيد من الشرعية والفعالية للإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتصدي لتحديات للسلام وتعزيز الحوار والتعاون.

وفي ذلك السياق، فإننا نرحب بالعمل الهام الذي قامت به المنظمة، في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وحالات ما بعد الصراع. وفيما يتعلق بتلك المسائل، أود أن أشير إلى بعض الجوانب التي سلط عليها الضوء الوزير كزارا.

سمح التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات، فيما يخص المسائل الإقليمية والمواضيعية، بتركيز أفضل تنسيقا بين مختلف أصحاب المصلحة الدوليين. وتتضمن أمثلة أخرى، كما أشار إلى ذلك أعضاء آخرون في المجلس، التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة

والأمن في شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى. إننا على ثقة بأن المنظمة ستواصل تحت الرئاسة الأوكرانية، تعزيز الحوار والتعاون مع الأمم المتحدة.

ونود أيضا تسليط الضوء على جهود محددة مبذولة في مجالات مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

أولا، شاركت المنظمة في أفغانستان بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي، وتعزيز القدرات الوطنية ودعم العملية الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، ترحب غواتيمالا بالتنسيق الوثيق بين المنظمة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. إننا نرحب بالمساعدات التي قدمتها حكومة أفغانستان في مجالات أمن الحدود، وتدريب الشرطة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة في كوسوفو، تضطلع المنظمة أيضا بدور بناء، بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في سياق بيئة تفرض تحديات كبرى. وتشيد غواتيمالا بالعمل الذي جرى القيام به، من جملة أمور، تعزيز سيادة القانون. ونحيط علما أيضا بالاتفاق الأخير الذي وقعته بلغراد وبريشينا، ونثني على نتائج الحوار الذي أجري تحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

ثالثا، فيما يخص منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا نشعر بالقلق إزاء التهديدات التي تطال الأمن، والتي لا تزال تشكلها التزاعات الطويلة التي لم تحل في تلك المنطقة. وتلك مشكلة يمكن أن تكون مجالا للمزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة.

رابعا، نشير إلى الأولويات التي حددتها أوكرانيا لرئاستها للمنظمة خلال عام ٢٠١٣. ومن دواعي سرورنا سماع أنه بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى حل النزاعات التي طال أمدها، سوف يكون ثمة تركيز على تحديد الالتزام بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلا عن التهديدات العابرة للحدود الوطنية.

ونرحب أيضاً بما توليه الرئاسة الأوكرانية من اهتمام بالجهود الرامية إلى تعزيز آليات تحديد الأسلحة وتدابير بناء الأمن والثقة، إلى جانب التزامها بمكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، كما ذكرت آنفاً، كالجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات.

ختاماً، تقدر الأرجنتين بصفة خاصة إيلاء الاهتمام بتنفيذ الالتزامات القائمة في مجالات حرية الصحافة وتعليم الشباب وحقوق الإنسان. وندعم الرؤية والأولويات التي حددتها أوكرانيا لعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال العام القادم، وثقت بأن كلاً من مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة برمتها سيعززان تعاونهما مع تلك المنظمة إبان الرئاسة الأوكرانية.

**السيد بارهام** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الزملاء في مجلس الأمن في الترحيب بالسيد ليونيد كوجارا، وزير خارجية أوكرانيا، في مجلس الأمن اليوم. كما أود أن أشكره على تحديد أولوياته كرئيس حالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٣ ومرثياته بالنسبة لما تحقق من تقدم حتى الآن.

ما فتئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمثل محفلاً هاماً للحوار الذي يرمي إلى إرساء مجتمع أمني عبر منطقة مترامية الأطراف تمتد من شمال الأطلسي إلى الشرق الأقصى، وتلتزم الدول المشاركة فيها بنطاق واسع من المعايير التي تشمل أبعادها الثلاثة. فهي توفر منبراً لمساءلة الدول المشاركة عن الالتزامات التي قطعها على نفسها، ومنبراً لمناقشة القضايا التي ما فتئت تؤدي إلى الانقسام بين الشرق والغرب في بعض الأوقات، وخاصة في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية.

ونحن ندعم برنامج عمل الرئيس الأوكراني في إطار الأبعاد الثلاثة، ونواصل العمل معه صوب إحراز تقدم في المجالات ذات الأولوية التي يراها، وخاصة فيما يتعلق بالتراعات التي طال

المؤقتة في كوسوفو والمنظمة. ونعتقد بأن هذا التعاون قد أسهم في الجهود الجارية لتطبيع العلاقات وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ونرى أيضاً أنه من المهم تسليط الضوء على التعاون الوثيق بين المنظمة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. ولا ينبغي أن يكون ثمة شك في أن ذلك التعاون قد عزز إسهام المركز الإقليمي في الاستجابة على حد سواء للمسائل الداخلية التي لها انعكاسات على الاستقرار الإقليمي وعلى الأثر العابر للحدود للتهديدات التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، فضلاً عن التدهور البيئي والمشاكل المتعلقة بإدارة الموارد المائية.

إننا نرحب بإدراج مسألة الصراعات الطويلة الأمد ضمن أولويات أوكرانيا خلال مدة رئاستها، حيث أنها تشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، نرحب بالتصميم على الإسهام في عملية حل مسألة ترانسديستريا، كما تجلّى ذلك خلال الزيارة التي قام بها السيد كزارا وممثله الخاص إلى كيشيناو في بداية السنة، فضلاً عن الدور الذي تم القيام به في المحادثات التي جرت في ليوبوليس خلال شهر نيسان/أبريل الماضي. ونأمل أن يتيح الاجتماع المقبل، الذي سيعقد في أوديسا، تحقيق تقدم سياسي في اتجاه إيجاد حل دائم.

إننا نرحب أيضاً بالالتزام الذي جرى التعهد به في سياق محادثات جنيف فيما يخص نزاع عام ٢٠٠٨ في جورجيا، والمحادثات المتعلقة بناغورني كاراباخ، التي يقودها الرؤساء المشاركون لفريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعندما يتعلق الأمر بمواضيع مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، كأفغانستان، فإننا نتفق مع ما ذكره الوزير الأوكراني بشأن ضرورة النظر في تداعيات الانسحاب المقبل للقوات الدولية في عام ٢٠١٤ والاستجابات المحتملة لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والهيئات الأخرى لضمان الاستقرار في المنطقة.



ونحن ندعم جهود أوكرانيا من أجل إحراز تقدم فيما يتعلق بالتراعات التي طال أمدها في مولدوفا وجنوب القوقاز، وقد حرصنا على الاستماع إلى آراء السفير ديشيتسيا، الممثل الخاص للرئيس، عندما زار لندن مؤخراً. وباعتبارها طرفاً أساسياً في عملية ترانسنيستريا ٢+٥، فإن موقع أوكرانيا هذا يمكنها من تنشيط المحادثات. ومازلنا نعتقد أن محادثات جنيف، التي يشارك في رئاستها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، توفر الحوار الضروري لإيجاد حل للنزاع في جورجيا. وفي ناغورنو - كراباخ، فإننا ندعم جهود الرئيس للمشاركة مع مجموعة مينسك وفي الحوار المتواصل مع أذربيجان وأرمينيا.

وفيما يتعلق بالبعد السياسي - العسكري، فإن إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الشامل القائم بشأن تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن يشتمل على العديد من العناصر الهامة التي ينبغي لنا الحفاظ عليها وتطبيقها بعناية وبشكل شامل. ومع ذلك، من الواضح أيضاً أن الأنظمة لا تعمل على النحو الأمثل وأن ثمة حاجة إلى تحديثها حتى تكون ملائمة للغرض الذي أنشئت من أجله في سياق الأفق الأمني الدولي المتغير. والوضع القائم الراهن غير مستقر واستدامته غير محتملة.

والمملكة المتحدة ترى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكنها أن تقوم بدور إقليمي مفيد فيما يتعلق بالتحديات العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك في مناطق مثل جنوب آسيا. وهناك مجموعة متزايدة من الشواهد القوية الدالة على أنه يمكن للمنظمة أن تضيف قيمة كبيرة من خلال عملها بشأن الأمن الحدودي وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومعالجة مسائل المرأة والسلام والأمن أساسية في حل النزاعات، وهو من الأسباب الرئيسية لوجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويعلم الزملاء عمق التزام المملكة المتحدة بمعالجة العنف الجنسي في النزاع. ونرحب باستمرار التركيز تحت الرئاسة

أمدها في مولدوفا وجنوب القوقاز، وحماية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي. وتلك قضايا لا تخص منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فحسب، بل إنها تم الأمم المتحدة كذلك. كما أننا ندعم العمل الذي تضطلع به أوكرانيا للنهوض بالمناقشات بشأن تحديد الأسلحة في إطار البعد السياسي - العسكري، وتتطلع للمشاركة على نحو بناء مع الرئيس وخلفائه في عملية هلسنكي + ٤٠، التي ترمي إلى تنشيط الالتزامات في إطار المنظمة وتعزيزها.

والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون وحمايتها ما زال أساسياً في مفهوم الأمن الشامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذه المنظمة لديها واحدة من أوسع مجموعات الالتزامات والمعايير والمبادئ أكثر من أي منظمة دولية أخرى، إلا أن هناك ثغرات متزايدة فيما يتعلق بامتنال الدول المشاركة لتلك الالتزامات. ونحن ندعم جهود الرئاسة الأوكرانية للتشجيع على تنفيذ أفضل.

ولمؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورها المهم في مساعدة الدول على الامتنال لالتزاماتها. ونغتتم الفرصة اليوم لكي نشكرها على إسهاماتها البارزة.

وبالمثل، فإن العمليات الميدانية للمنظمة داخل الدول المشاركة تظل لها أهميتها في مساعدة الدول المضيفة على الوفاء بالتزاماتها. وسنظل ندعم تلك الولايات عبر المنطقة التي تشملها المنظمة.

ونولي أولوية خاصة لجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية لكفالة حرية وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة على السواء، وإن يتسنى لمن يمارسون حقهم في حرية التعبير أن يفعلوا ذلك بمنأى عن العنف والمضايقات والتخويف. ونأمل في أن توافق الدول المشاركة على تعزيز الالتزامات في هذا المجال خلال اجتماع المجلس الوزاري في كييف.

ومنها الأمم المتحدة، حين يكون هذا التنسيق عملاً تكاملياً يسمح للمنظمة بأن تضيف إليه من القيمة والخبرة.

**السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** أنضم إلى زملائي الذين تكلموا قبلي في الترحيب بوزير خارجية أوكرانيا، السيد ليونيد كوجارا، وتهنئته على توليه رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما أود أن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة التي حدد فيها أولويات الرئاسة الأوكرانية ومواقفها.

يلعب المغرب أهمية كبيرة على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعاونها مع الأمم المتحدة تماشياً مع الميثاق وفي ظل الاحترام الكامل لولايات ومسؤوليات كل منها. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تسهم إسهاماً لا ينكر، وهو موضع كل التقدير، في حل النزاعات من خلال آلياتها الوقائية، وخاصة مركز منع نشوب النزاع.

نرى أن التفاهم والتكامل بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة إنجازان يجب الحفاظ عليهما وتعزيزهما. ونرحب بالأولويات التي حددتها الرئاسة الأوكرانية، والتي تشكل جزءاً من الإسهام المتواصل من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ويرحب المغرب - بصفته عضواً نشطاً في مجموعة أصدقاء الوساطة - بالتزام الرئاسة الأوكرانية بالتشجيع على استحداث آلية لدعم الوساطة في إطار المنظمة، علاوة على عزمها على مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية دائمة للصراعات التي طال أمدها في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

نشاطات الأولوية التي توليها الرئاسة الأوكرانية للمفاوضات والحوار البناء في حل المنازعات، بما في ذلك في إطار محادثات ومناقشات "٢+٥" الدولية في جنيف. وفي ذلك الصدد، يؤيد بلدي الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية

الأوكرانية على التعاون الفعال بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى، وليس آخرها الأمم المتحدة. وهناك الكثير جداً مما ينبغي عمله في إطار التعاون بشأن مسائل الأمن الأوسع لكفالة نشاط متكامل وتلافي ازدواجية الجهود.

ومن الأهمية بمكان أن يمثل جميع أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لالتزامهم. ودور الرئيس الحالي للمنظمة فرصة للنهوض بمبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، التي عليها أرسيت دعائم هذه المنظمة. والمملكة المتحدة تتطلع إلى مواصلة العمل مع أوكرانيا والدول المشاركة الأخرى صوب تعزيز هذه الالتزامات عبر منطقة المنظمة وتنفيذها.

لدي سؤالان لوزير الخارجية. السؤال الأول يتعلق بالبعد الإنساني. فالمملكة المتحدة تلمس قيمة كبيرة في الالتزامات التي قطعتها الدول المشاركة في المنظمة على نفسها في إطار البعد الإنساني في النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة. ونشعر بخيبة أمل شديدة لعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن تعزيز تلك الالتزامات لدى انعقاد أي من المجلسين الوزاريين السابقين. ويسرنا أن نستمع إلى آراء الوزير فيما يعتبرها آفاقاً للتقدم في ذلك المجال تحت رئاسته في كيب في كانون الأول/ديسمبر.

ثانياً، فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، يسرنا أيضاً سرور أن نسمع الوزير يتكلم عن التعاون المتزايد بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال التهديدات العابرة للحدود الوطنية، والتنسيق بشكل أوثق مع الجهات الدولية الأخرى في سياق الانتقال المقبل في أفغانستان. وأود أن أعترف على الفرص الأخرى التي يرى الوزير أنها مهياً للعمل المشترك بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى،

عددا من المقترحات الهادفة إلى تعزيز الشراكة وجعلها أكثر موضوعية على أساس استكمال جدول الأعمال.

يؤيد المغرب جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز التسامح والحوار بين الأديان ومكافحة جميع أنواع التمييز. ويكرر مناشدته تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتحالف الحضارات. وتقوم تلك الشراكة على العديد من الأهداف الواضحة فيما يتعلق بالسلام والأمن والتعاون.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على خالص تمنياتنا بالنجاح للرئاسة الأوكرانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ الأهداف الطموحة التي تحققت بتنفيذها.

**السيد غاسانا (رواندا)** (تكلم بالإنكليزية): أود بداية، أن أشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ليونيد كوجارا، وزير خارجية أوكرانيا، على عمله على رأس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن إحاطته الإعلامية اليوم. ونحن مقدرين لتفاعلنا بصورة منتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ما دامت رواندا تعتقد اعتقادا راسخا بأهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونرحب بأولويات العمل التي حددتها أوكرانيا لرئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٣، وهي أولويات تتسق مع عملية "هلسنكي + ٤٠". ونوافق على الرؤية المشتركة لتلك الأولويات والإجراءات التي نأمل أن تكفل تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونثني على النهج الشامل للمنظمة الذي يركز على مسائل السلام والأمن، بما في ذلك منع نشوب الصراعات، غير أنها تسعى أيضا إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، علاوة على كفاءة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في ذات الوقت.

عن طريق التفاوض للصراع بين أذربيجان وأرمينيا. وعليه، نؤكد مجددا دعمنا للجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عبر مجموعة مينسك، وخصوصا دعوة الرئيسين المشاركين إلى الحوار. وفي ذلك الصدد، فإن السلامة الإقليمية لأذربيجان تمثل مبدأ هاما يجب التمسك به.

وإذ ننتقل الآن إلى الإجراءات التي تعتمزم الرئاسة الأوكرانية اتخاذها، فإن المغرب ما زال مقتنعا بأن بوسع الأمم المتحدة أن تعوّل على خبرة وقدرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العديد من المجالات، بما في ذلك في مجال تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ومكافحة التهديدات عبر الوطنية. وستتابع باهتمام استكمال المبادئ التوجيهية بشأن عدم الانتشار، ونشدد على إسهام المنظمة في الاستجابة للتهديدات عبر الوطنية. ونغتتم هذه الفرصة لكي نكرر التأكيد على أن الطابع الشامل والمتعدد الأبعاد لتلك التهديدات يقتضي اتخاذ إجراءات دولية جماعية ومنسقة ومستدامة. وفي ذلك الصدد، نشعر بالارتياح لإبلاء الأهمية لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في تلك المجالات.

والمغرب شريك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويشارك بنشاط في فريق الاتصال المتوسطي. وينشأ اهتمام بلدي بشراكته لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة البحر الأبيض المتوسط من الأهمية الكبيرة التي يوليها لأولويات تلك الشراكة في المجالات الأمنية والاقتصادية والبيئية، وخاصة تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغيره من أنواع الجريمة، والتمييز، والاتجار بالبشر، والهجرة والتنمية.

وأود في ذلك الصدد أن أكرر دعوة المملكة المغربية إلى استعراض موقف شركاء التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل تحديد نهج الأكثر التزاما ومشاركة. وأود التذكير في ذلك الصدد، بأن المغرب قد قدم نصا يعبر عن رؤيتنا لشكل ومضمون تلك الشراكة. وتتضمن الوثيقة

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أرحب بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية أوكرانيا، السيد ليونيد كوجارا، في مجلس الأمن، وأشكره على إحاطته الإعلامية، وعلى تحديد أولوياته على نطاق الأبعاد الأمنية الثلاثة.

تتني أذربيجان على الرئاسة الأوكرانية نظرا لتركيزها على حل الصراعات التي طال أمدها في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فمن الأهمية بمكان تنشيط الجهود الجارية لتسوية الصراع وتشجيع الدول المشاركة على الامتثال للالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥، فضلا عن تنفيذ القرارات التي اتخذها الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. ونأمل أن يسهم القرار بشأن عملية "هلسنكي + ٤٠" الذي اتخذ في العام الماضي في دبلن، في تحقيق النتائج المموسة تحقيقا لذلك الغرض.

وتوفر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا محفلا قائما باستمرار لإجراء المناقشات المتعلقة بتسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان. ونخطط علما على نحو إيجابي بدعم الرئيس الحالي لجهود الوساطة في هذا الصدد، ونود أن نطرح بعض الأفكار بشأن مسائل مثيرة للاهتمام ومجالات العمل التي نرى أن لها أهمية خاصة.

قبل عشرين عاما، أي في عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات تدين استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها؛ وتعيد تأكيد احترام سيادة بلدي وسلامته الإقليمية، وحرمة الحدود الدولية؛ وتؤكد أن منطقة ناغورني كاراباخ كانت جزءا من أذربيجان؛ وتطالب قوات الاحتلال بالانسحاب الكامل وغير المشروط على الفور من جميع الأراضي المحتلة. وأشارت القرارات أيضا بشكل محدد إلى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك تشريد عدد كبير من المدنيين في أذربيجان، وشن هجمات على المدنيين، وقصف الأراضي في بلدي. وقد صيغت سلسلة من البيانات

ونشدد على أهمية التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من أصحاب المصلحة في جميع مراحل الصراع: منع نشوب الصراعات، وإدارة الصراعات وحلها، وبناء السلام عقب انتهاء الصراع. ونثني في ذلك الصدد على عمل منظمة الأمن والتعاون في مجال الوساطة في الصراعات ومراقبة الانتخابات في القارة الأوروبية. وأبرز أيضا تعاون المنظمة مع الاتحاد الأوروبي في كوسوفو في مجال تعزيز سيادة القانون، وهو أمر أساسي لتحقيق الاستقرار وإحراز التقدم هناك.

وتدعم رواندا - فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات - جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى تيسير إجراء الانتخابات البلدية في شمال كوسوفو في عام ٢٠١٣، وفقا للقانون النافذ والمعايير الدولية. ونثني على التعاون المتواصل مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، وخاصة الاتحاد الأوروبي. ونرى أن من شأن تعاون كهذا في المسائل المطروحة على نطاق المنطقة، أن يدعم جهود المصالحة في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها.

وفيما يتعلق بصراع آخر، فإننا نرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التوسط في صراع ناغورني - كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا. ونكرر التأكيد على اعتقاد رواندا بأن من شأن التسوية المتفاوض عليها في امتثال تام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي احترام للحدود المعترف بها دوليا، فضلا عن كفالة حماية الأقليات، أن تكفل وحدها الوصول إلى حل دائم للأزمة.

وأود أن أختتم أخيرا بالقول أن التجربة الماضية والحالية قد أثبتت أن من شأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية أن يؤدي دورا رئيسيا في صون السلم والأمن الدوليين. وعليه، تتطلع رواندا إلى مواصلة التعاون المثمر مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحت القيادة القديرة لأوكرانيا.

أذربيجان. ونأمل أن يصير رئيس منظمة الأمن والتعاون الحالي على ضرورة الوقف الفوري وغير المشروط لجميع الإجراءات الخطيرة التي تعرقل آفاق التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع، على أساس القانون الدولي.

ولن يكون تحقيق السلام والأمن والاستقرار ممكنا أولا وقبل كل شيء إلا إذا أزيلت عواقب استخدام القوة غير المشروعة من جانب أرمينيا، وبالتالي كفالة إنهاء احتلال أراضي أذربيجان، وضمان وتنفيذ حق الأذربيجانيين المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم والحصول على مقتنياتهم. هذا ما يقتضيه القانون الدولي وتتطلبه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهذا ما لا يمكن في أي حال من الأحوال استعماله كورقة مساومة في عملية تسوية الصراع. وأذربيجان قبل كل شيء لن تساوم أبدا على وحدة أراضيها أو حقوق مواطنيها وحرّيّاتهم.

إن إثبات الحقيقة إزاء الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الصراع، وتقديم تعويضات كافية وفعالة إلى الضحايا، والحاجة إلى العمل المؤسسي بغية منع تكرار مثل هذه الانتهاكات، أمور تمثل جميعها الشروط المسبقة لحل حقيقي للصراع. والواضح أن الإفلات من العقاب الذي لا يزال يتمتع به مرتكبو الجرائم، بما في ذلك القيادة السياسية والعسكرية لأرمينيا وأفراد النظام الانفصالي الدمية في أراضي أذربيجان المحتلة، لا يزال يعيق التقدم صوب تحقيق السلام والمصالحة اللذين طال انتظارهما بين البلدين.

وأذربيجان على ثقة من أن التدابير المتسقة التي تتخذ على الصعيد الوطني، فضلا عن الإطار القانوني الدولي القائم، ستعمل على تقديم المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد سكان أذربيجان المدنيين أثناء الصراع إلى العدالة. ونعتمد بصفة عامة أن مبادرات حل الصراعات يجب أن تكفل تلازم مساري السلام والعدالة معا على نحو فعال. ولا يمكن بذل جهود السلام بشكل يتناقض مع قواعد القانون الدولي الراسخة. لذلك، يتحتم على

الرئاسة التي أصدرها مجلس الأمن بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥ على المتوال نفسه. وبعبارة أخرى، إن القرارات التي تمثل بوضوح الأحكام الأكثر حجية وإلزاما بشأن هذه المشكلة، تعترف بارتكاب أعمال بالقوة العسكرية ضد أذربيجان، وأن هذه الأعمال شكلت انتهاكا للقانون الدولي.

والمؤسف أن مطالب مجلس الأمن الرئيسية لم تنفذ حتى الآن، وأن جهود الوساطة التي أجريت على مدى أكثر من ٢٠ عاما في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تسفر عن نتائج بعد. وإزاء هذه الخلفية، فإن المحاولات الرامية إلى التقليل من أهمية قرارات مجلس الأمن وإساءة تفسير قواعد القانون الدولي ومبادئه، فضلا عن إصرار الجانب الأرميني على ادعاءات الضم غير الواقعية، تمثل تحديا صريحا لعملية تسوية الصراع، وتهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. علاوة على ذلك، يجري اتخاذ تدابير متسقة في أراضي أذربيجان المحتلة بغية زيادة تعزيز الوضع الراهن للاحتلال، ومنع عودة ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ من المشردين الأذربيجانيين داخليا إلى ديارهم.

وبمبادرة منا في الأمم المتحدة عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، قامت بعثتان لتقصي الحقائق وتقييم الحقائق تحت قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بزيارة الأراضي المحتلة. وقد وثقت كلتا البعثتين وقائع الأنشطة غير المشروعة التي تمارس في تلك المناطق، وهي تشمل، في جملة أمور، غرس المستوطنين، وإعادة ترسيم الحدود على نطاق واسع، وتغيير أسماء الأماكن، والمعاملة التمييزية المتعلقة بالممتلكات الثقافية والمواقع المقدسة. بيد أن توصيات البعثتين ظلت حبرا على ورق. علاوة على ذلك، إن أحدث التقارير عن نقل السوريين الأرمن إلى منطقة ناغورني كاراباخ وغيرها من أراضي أذربيجان المحتلة، إلى جانب الأنشطة غير المشروعة الأخرى، بما في ذلك الجهود المبذولة للقيام برحلات جوية إلى تلك الأراضي ومنها، توفر المزيد من الأدلة على سياسة أرمينيا المتعمدة لاستعمار أراضي

عسكرية مع الأقاليم المتأثرة بالصراع؛ وينبغي أن تراعي أيضا عواقب الصراع، مثل التدخل العسكري والانتشار غير القانوني. وفي الختام، أود أن أشكر وزير خارجية أوكرانيا مرة أخرى على مخاطبة مجلس الأمن، وأن أتمنى لزملائنا الأوكرانيين رئاسة ناجحة.

**السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية):** تود الصين أن تشكر وزير خارجية أوكرانيا، السيد ليونيد كوجارا، على إخطائه الإعلامية باسم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لقد أسهمت هذه المنظمة الإقليمية الهامة إسهاما إيجابيا على مر السنين في الجهود الرامية إلى تحقيق الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز الأمن والثقة المتبادلة، والتوسط في المنازعات الإقليمية، ومكافحة الجريمة عبر الوطنية. إن الصين تقدر هذه الجهود، ونحن نشجع منظمة الأمن والتعاون على مواصلة استغلال مزاياها والاضطلاع بدور بناء في صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وتعتقد الصين أن تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هام جدا لصون السلم والأمن الدوليين، مثلما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بمزاياها الفريدة، في وضع يمكنها من دعم مجلس الأمن والتعاون معه باعتبارها مكملة لعمله على نحو مفيد. ومنظمة الأمن والتعاون شريك تعاون هام للأمم المتحدة. والصين تشجع مجلس الأمن على التعاون مع المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين بطريقة فعالة وأكثر تركيزا على تحقيق النتائج.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أرحب أنا أيضا بوجود الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ليونيد كوجارا، وزير

هذه الجهود المبذولة واتفاقات السلام ألا تشجع أبدا على قبول الحالات التي تتحقق بالاستخدام غير المشروع للقوة أو غيرها من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، مثل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي.

ونشيد برئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لالتزامها بالبقاء منخرطة على نحو نشط في الجهود التي تواصل بذها الأمم المتحدة من أجل تعزيز دور الوساطة في مجال التسوية السلمية للمنازعات، ومنع نشوب الصراعات وحلها. وهناك حاجة واضحة إلى استعراض وتقييم ولايات منظمة الأمن والتعاون وأدائها في المسائل المتصلة بالصراع، لا سيما حل الصراعات وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراعات. واستنادا إلى الالتزامات القائمة، ينبغي بذل المزيد من الجهود المتضافرة بغية استكشاف دور منظمة الأمن والتعاون في عمليات حفظ السلام المتعددة الجنسيات، مع تركيز خاص على العنصر المدني وعنصر الشرطة. وتفاعل منظمة الأمن والتعاون مع مختلف الترتيبات العسكرية والأمنية يجب أن ينظر إليه في سياق عدم قابلية تجزئة المنطقة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، عن طريق تلبية الشواغل المشروعة للدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون التي ليست أعضاء في أي تحالفات عسكرية، وتوفير الضمانات السياسية والأمنية لها، في جملة أمور أخرى.

إن أحد الإسهامات الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية إرساء السلام والأمن في البعد السياسي - العسكري يتحقق أساسا من خلال تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن. وينبغي أن يتم تنفيذ هذه التدابير بما يكفل حق كل دولة في الحصول على المستوى ذاته من الأمن، ويضمن عدم تمتع دولة بمفردها أو مجموعة من الدول بميزة على الأخرى. والجهود المبذولة في هذا المجال بالذات ينبغي ألا تعتبر خارج السياق السياسي والأمني العام. وينبغي أن تراعي الاحتياجات والشواغل الأمنية المشروعة للدول المشاركة، لا سيما تلك التي ليست أعضاء في تحالفات

الإرهاب، وكلها قضايا تواجهها أفريقيا، يمكن أن تكون مفيدة جدا، ولا سيما للاتحاد الأفريقي.

وهذا هو سبب ترحيبنا بتركيز الرئاسة الأوكرانية لمنظمة الأمن والتعاون على تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، ونأمل أن يمتد هذا التعاون ليشمل منظمات إقليمية أخرى. فلا توجد دولة أو مؤسسة، مهما كانت قوتها، بوسعها أن تقف وحدها في مواجهة التهديدات للسلام والأمن الدوليين.

وتوغو ترحب بقرار أوكرانيا تضمين قائمة أولويات رئاستها بذل جهود جديدة لحل الصراعات التي لم تُحل أو التي طال أمدها داخل منطقة منظمة الأمن والتعاون، بما في ذلك الصراع في ترانسديستريا، الذي لم يتسن إيجاد حل دائم له منذ أكثر من ٢٠ عاما. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان عن عقد جولة جديدة من المفاوضات حول هذه المسألة في إطار صيغة "٢+٥" في الأيام المقبلة في أوديسا. وتحت توغو طرفي الصراع على المشاركة بقدر أكبر في تلك المفاوضات بروح من التوافق ليتسنى ظهور حل سياسي يقبله الطرفان في نهاية المطاف. ويرى بلدي أن اقتراح حل الصراع الذي يضع سيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية ودستورها في الاعتبار، إلى جانب كفالة مركز خاص لترانسديستريا، يمكن أن يكون أساسا جيدا للمفاوضات.

وعلاوة على ذلك، نأمل أن تحقق أوكرانيا، في رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون، النجاح المنشود في التوفيق بين مواقف أطراف الصراعات في ناغورني كاراباخ وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، مما يسمح بإحراز تقدم نحو إيجاد حل نهائي لها. وصراع ناغورني كاراباخ، المستمر منذ فترة طويلة جدا بالفعل والذي أثر سلبا على العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان، ينبغي أن يحظى باهتمام خاص حتى يتسنى وضع حد لمعاناة سكان تلك المنطقة. ونأمل أن تسمح زيارة السيد كوجارا إلى باكو في حزيران/يونيه بدفع العملية قدما.

خارجية أوكرانيا، هنا في المجلس وأن أشكره على عرضه، في جملة أمور، لأولويات بلده في رئاسته للمنظمة.

وبلدي يشاطره رغبته المعلنة في مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون بصفة خاصة وبين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بصفة عامة. ونعتقد أن الاستجابات المنسقة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وبناء شراكات أوثق وأكثر استدامة من شأنهما منع نشوب الصراعات المجددة والكامنة وتلك المندلعة في كل مكان من العالم تقريبا، وحلها بصورة دائمة.

ومن هذا المنطلق، يرحب بلدي بالمساهمة الكبيرة لمنظمة الأمن والتعاون في حل الصراعات. فبالعمل من أجل بناء مجتمع أممي من خلال الحوار المستمر واستنادا إلى مفهوم الأمن العالمي غير القابل للتجزئة، تمكنت المنظمة من ضمان الاستقرار في منطقتها وتحسين حياة أفرادها ومجتمعاتها، على الرغم من أن التوتر لا يزال يسود في عدة مناطق.

وفي الواقع، فإن عمل المنظمة المتعدد الجوانب في كوسوفو والبوسنة والهرسك، على وجه الخصوص، يوفر دعما لإنشاء مؤسسات تهدف إلى تفادي نشوب صراعات في المستقبل وتعزيز الحوكمة في هذين البلدين وتشجيع توحيد المجتمعات المتعددة الأعراق والأديان، حتى وإن كانت لا تزال هناك حاجة إلى إحراز تقدم في هذا المجال.

ويرى بلدي أنه يجب على منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة، لتحقيق أفضل النتائج وتفادي ازدواجية الجهود المبذولة في مجالات مسؤولياتهما، الاستمرار في تعزيز تعاونهما على أساس تجربة كل منهما، الأمر الذي يمكن أن يعود بالنفع على المنظمات الإقليمية الأخرى. والواقع أن الخبرة المشهودة للمنظمة في العمليات الانتخابية ودعم عمليات إرساء الديمقراطية وتنفيذ تدابير بناء الثقة وتعزيز الأمن ومكافحة

يثلج صدري للغاية للتأييد الإجماعي من قبل أعضاء المجلس لأولويات ومبادرات الرئاسة الأوكرانية. ونرحب باقتراحاتهم البناءة وآرائهم القيمة، والتي سنضعها في الاعتبار بالتأكيد في تحقيق أهدافنا المشتركة.

نظرا لتأخري بضع دقائق عن موعد اجتماع مع الأمين العام، سأطلب من بعثة أوكرانيا تعميم إجاباتنا في صورة خطية. وأشكر جميع الأعضاء على مشاعرهم الودية والدافئة تجاه رئاسة أوكرانيا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

أود أن أختتم كلمتي، متمنيا كل النجاح لأوكرانيا في تنفيذ ولايتها. وبالإضافة إلى الأولويات التي حددتها لفترة ولايتها، فإنه يجب عليها التغلب، من جانب، على عدم الاهتمام الذي يبدیه بعض أعضاء المنظمة الذين لم يعودوا يعترفون بفائدتها، ومن جانب آخر، على الخلافات القائمة بشأن أنشطة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي كانت، إلى حد كبير، السبب في تأخير اعتماد موازنة هذا العام.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة للسيد كوجارا للرد على ملاحظات وأسئلة أعضاء المجلس.

**السيد كوجارا** (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع أعضاء المجلس على كلماتهم الرقيقة بشأن رئاسة أوكرانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعلى إيمانهم القوي بنجاحها. ومما